Document: EB 2016/LOT/G.18
Date: 21 November 2016
Distribution: Public
Original: English

A

الاستثمار في السكان الريفيين

تقرير رئيس الصندوق بشأن منحة مقترح تقديمها بموجب نافذة المنح العالمية/الإقليمية للمعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية لتعزيز أثر السياسات والاستثمارات الريفية على الفقر والأمن الغذائي والعمالة في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا – برنامج أداة تحليل الاستثمار العربي في التنمية

مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

طارق قطب
مدير البرنامج القطري
شعبة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وأوروبا
رقم الهاتف: 2965 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: t.kotb@ifad.org

عبد الكريم سما
الخبير الاقتصادي الإقليمي
رقم الهاتف: 2500 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: a.sma@ifad.org

نشر الوثائق:

William Skinner
مدير مكتب شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: 2974 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb_office@ifad.org

للموافقة

توصية بالموافقة

المجلس التنفيذي مدعو إلى الموافقة على التوصية الخاصة بالمنحة المقترحة على النحو الوارد في الفقرة 17.

تقرير رئيس الصندوق بشأن منحة مقترح تقديمها بموجب نافذة المنح العالمية/الإقليمية للمعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية لتعزيز أثر السياسات والاستثمارات الريفية على الفقر والأمن الغذائي والعمالة في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا – برنامج أداة تحليل الاستثمار العربي في التنمية

أولا– الخلفية والامتثال لسياسة تمويل المنح في الصندوق

1- أدت الثورات العربية التي بدأت في أواخر عام 2010، إلى كبح، وفي بعض الأحيان، عكس التقدم الذي أحرزه إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وفي الوقت الذي سادت به الحاجة للسلام كدفعة أخيرة نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام 2015، والانتقال إلى أهداف التنمية المستدامة الجديدة في عام 2016، تفاقمت النزاعات في العراق وليبيا والجمهورية العربية السورية واليمن، وامتدت آثارها إلى مصر والأردن ولبنان وتونس. وتشير التقديرات لعام 2012، على أنه وعوضا عن تقليص الفقر بحدود النصف كما نص عليه الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية، ازداد الفقر ليتجاوز معدلات التسعينات من القرن الماضي، حيث غدا أكثر من 7.4 بالمائة من السكان يعيشون في فقر مدقع، كما يعاني 50 مليون شخص من سوء التغذية. ومنذ عام 2012، تفاقمت النزاعات بصورة أكبر، وذلك نتيجة للفقر وانعدام الأمن الغذائي والبطالة. وأما الأسباب الجذرية للنزاعات فتتفاوت بصورة كبيرة بين بلد وآخر، وغالبا ما تكون عبارة عن مجموعة متضافرة من الضغوطات السياسية والمؤسسية والاجتماعية والاقتصادية. وتشير الأدبيات الأكاديمية إلى جملة واسعة من العوامل، بما في ذلك التوترات الدينية والإثنية، والتمييز، وسوء الحوكمة والقدرات الحكومية، والتنافس على الموارد الطبيعية وموارد الأراضي، والضغوطات السكانية والتحضر السريع. وفي عام 2014، كانت بعض البلدان العربية تستضيف حوالي 7 ملايين مهاجر (حوالي 40 بالمائة من إجمالي أعداد اللاجئين في العالم) مع وجود العدد الأكبر منهم في لبنان (حوالي41 بالمائة من تعداد السكان) يتبعها الأردن (15 بالمائة).

2- و هناك حاجة ملحة لإيجاد حلولا للترويج للاستقرار والسلام في هذا الإقليم التي تتزايد هشاشته. وقد أثبت بحث أجراه الصندوق مع المعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية، بأن وضع حد للفقر وانعدام الأمن الغذائي والتغذوي والبطالة أمور ضرورية للصمود بوجه النزاعات في الوطن العربي ولتحسين حياة سكانه.

3- تتعقد مسألة تصميم الاستثمارات وتنفيذها ووضع أولوياتها والتي ستسهم في تحقيق أهداف الحد من الفقر وتحقيق الأمن الغذائي والعمالة (للاستجابة للهدف الأول والثاني والثامن من أهداف التنمية المستدامة على التوالي) بسبب الفجوات الكبيرة في البيانات والمعلومات، إذ أن البيانات من إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا شحيحة بصورة كبيرة سواء لجهة توفر هذه المعلومات أو الوصول إليها. ثانيا، لا تمتلك إلا بلدان قليلة، أدوات متينة للرصد والتقييم لتتبع أداء مشروعات وبرامج التنمية. ثالثا، يتطلب جعل الاستثمارات على المجال الصحيح القدرة والأدوات لتقدير متين للأثر. أخيرا، يزداد التحليل المتين للسياسات والاستثمارات تعقيدا بسبب انعدام اليقين بشأن الاستراتيجيات الوطنية لاستضافة اللاجئين، بما في ذلك آثار اللاجئين على أسعار الأغذية وأسواق العمل وتوفير الخدمات.

4- وبهدف التطرق للتحديات التي يفرضها شح البيانات، وتوفير بدائل متينة لصياغة أفضل للبيانات في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، قام الصندوق مع المعهد الدولي لسياسات بحوث الأغذية وبرنامج السياسات والمؤسسات والأسواق التابع للمجموعة الاستشارية لبحوث الزراعة الدولية بتطوير أداة تحليلية للأمن الغذائي والتغذوي العربي. وسوف تسمح هذه الأداة على شبكة الإنترنت لمستخدميها بمقارنة ورصد جملة واسعة من المؤشرات ذات الصلة بالفقر والأغذية والأمن التغذوي، والتعلم بصورة أكبر من البراهين الحديثة في الإقليم، من خلال مدونات تعرض مرة كل أسبوعين على الإنترنت.

5- هنالك طلب متنامٍ على نماذج التوازن العام القابل للحوسبة في البلدان النامية. وعلى مدى السنين، أسهمت هذه النماذج إسهامات واضحة في صياغة السياسات، وبصورة خاصة في مجالات التجارة، ووضع السياسات في المجالات الزراعية والصناعية والاجتماعية. في عدد من الحالات، استخدمت الحكومات والجهات المانحة هذه النماذج لاتخاذ القرارات، وفي حالات أخرى، أثّر التحليل المستند عليها على هذه السياسات. فعلى سبيل المثال، حفزت نماذج التوازن العام القابل للحوسبة مؤخرا حكومة جمهورية تنزانيا المتحدة لرفع الحظر عن تصدير الذرة. وكذلك فقد استخدمت للأسباب التالية: (1) الإعداد للدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأطراف لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ؛ (2) وضع الأولويات للاستثمارات الوطنية والزراعية في إثيوبيا؛ (3) إيجاد وحدات نمذجة سياساتية، وإرساء الروابط مع مراكز التفكير المحلية، لأغراض التحليل على نطاق الاقتصاد بأسره؛ (4) تحليل يستند إلى النتائج، كما تبرهن عليه الاستثمارات الحكومية لجمع البيانات ذات الصلة بالنماذج.

6- وبالإضافة إلى مهام تجميع البيانات والرصد التي تقوم بها الأداة التحليلية للأمن الغذائي والتغذوي العربي، ستوفر أداة تحليل الاستثمارات العربية في التنمية الأدوات والقدرات لتقدير الأثر لأغراض اتخاذ القرارات في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا. والبناء على نجاحات المشروع السابق، ومع هذه المنحة، سوف يعزز الصندوق والمعهد من قدرات الأداة التحليلية للأمن الغذائي والتغذوي العربي، ويدعم من أدوات وقدرات تقدير الأثر في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا. وتستجيب إضافة هذه الأداة الجديدة إلى المنصة العربية لاحتياجات السياسات والفجوات المعرفية التي حددت أثناء البرنامج السابق.

7- تتماشى غاية هذا البرنامج وأهدافه مع سياسة تمويل المنح في الصندوق لعام 2015، وأهداف الصندوق في تيسير حوار السياسات وإرساء الشراكات الاستراتيجية وإدارة المعرفة والأثر. وستسهم هذه المنحة في جميع هذه الأهداف. وقد اختير المعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية بصورة مباشرة في مرحلة المذكرة

المفاهيمية، وهو الاختيار الذي صادقت عليه لجنة استراتيجية العمليات وتوجيه السياسات بسبب سمعته الدولية وشراكته القوية مع الصندوق، حيث أنه ينفذ 18 منحة للصندوق أربع منها لاتزال جارية.

8- ستستند هذه الاستراتيجية على خبرتين ناجحتين في الإقليم، وهما: برنامج السياسات والمؤسسات والأسواق والأداة التحليلية للأمن الغذائي والتغذوي العربي. ومن خلال تنفيذ هذه المنحة، سوف يتم تعميق الشراكات مع الجهات المانحة وأصحاب المصلحة الآخرين، كما ستتحسن خبرات العمل مع السكان الريفيين الفقراء لتحسين سبل عيشهم وأمنهم الغذائي وتشاطرها. وسوف يلعب الصندوق والمعهد دورا محفزا من خلال الانخراط في حوار يستند إلى الدلائل مع الحكومات في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا. وسوف تمكن هذه المنحة من خلال كونها مثالا يحتذى به، الصندوق والمعهد من تزويد الحكومات بالتوصيات المتينة الخاصة بإيجاد البيئة السياساتية التمكينية لأغراض الحد من الفقر الريفي وتعزيز الأمن الغذائي. ويعتبر ذلك شرطا مسبقا للاستثمارات الريفية حيث أن المعوقات السياساتية هي العائق الأكبر في وجه تمكين السكان الريفيين الفقراء وتحسين رفاههم، وتتضمن القضايا الهامة التي تتطرق لها هذه المنحة ما يلي:

(1) تحديد وترويج السياسات والاستثمارات التي تفيد السكان الريفيين الفقراء والذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي، بما في ذلك المنظمات القاعدية ومؤسسات المجتمع المحلي، مثل رابطة المزارعين ومجموعات مستخدمي الموارد الطبيعية؛

(2) تعميم قضايا التمايز بين الجنسين والشباب واستقطاب التأييد للمجموعات الريفية؛

(3) تحسين الاستهداف في الأنشطة الرامية إلى التخفيف من الفقر الريفي للوصول إلى أشد المجموعات فقرا وتمكينها، بما في ذلك اللاجئين؛

(4) دعم توسيع نطاق مشروعات التنمية الريفية

ونظرا للتركيز الشديد للصندوق على اللاجئين في هذا الإقليم، وسيتم إيلاء الأولوية للمجتمعات المضيفة ومشروعاتها، وما يتصل بها من مشروعات على المستوى السياساتي والتشغيلي معا؛

ثانيا – البرنامج المقترح

9- تتمثل الغاية الإجمالية للبرنامج في التأثير على تصميم السياسات والاستثمارات التي تمكن السكان الريفيين من التغلب على الفقر وانعدام الأمن الغذائي ووضع أولويات لها، وأما أهدافه فهي كالتالي:

(1) تحديد حلول قابلة للتطبيق، وتصميم الخيارات لوضع الأولويات وتوسيع نطاق واستقطاب السياسات والمشروعات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك مبادرات العمالة الخاصة بالشباب؛

(2) الترويج لتعميم أداة تحليل الاستثمار العربي في التنمية، وتحديد الأولويات بحيث يمكن أن تغدو سلعا عامة وجزءاً لا يتجزأ من استراتيجيات الحكومات والشركات وبرامجها الاستثمارية؛

(3) بناء القدرات بين الشركاء المحليين على استخدام هذه الأداة لتقدير منتظم للأثر، ولوضع الأولويات للسياسات وحوافظ الاستثمارات الريفية.

10- ستركز هذه المنحة على مصر والأردن ولبنان وتونس، وأما المجموعة المستهدفة الأولى، فستضم السكان الريفيين الفقراء الذين يعانون من البطالة وانعدام الأمن الغذائي، بما في ذلك اللاجئين في الأردن ولبنان. وستمكن هذه المنحة الحكومات والصندوق، وغيرهم من أصحاب المصلحة، من وضع الأولويات للسياسات والاستثمارات الريفية، استنادا إلى البحوث الابتكارية وأدوات التحليل وبناء القدرات.

11- سيتم تنفيذ البرنامج على فترة ثلاث سنوات، وسيضم المكونات التالية:

(1) المعرفة لتقدير الأثر الإنمائي: أداة تحليل الاستثمار العربي في التنمية؛

(2) تعزيز استقطاب التأييد والانخراط السياساتي، وتوسيع نطاق الأداة التحليلية للأمن الغذائي والتغذوي العربي؛

(3) تعزيز قدرات الشركاء إلى حد كبير: مجتمع الممارسين.

ثانياً – المخرجات/ النواتج المتوقعة

12- يتوقع أن ينجم عن البرنامج المخرجات/النواتج التالية:

(1) سيؤدي هذا البرنامج إلى جملة من المبادئ التوجيهية والأدوات لدعم تقييم وتصميم الاستراتيجيات الإنمائية (بما في ذلك برامج الفرص الاستراتيجية القطرية ومذكرات الاستراتيجيات القطرية)، وتوسيع نطاق مشروعات الاستثمار الريفي. وسوف تمكن هذه الأدوات أصحاب المصلحة المعنيين من: تقدير الآثار المحتملة للاستثمارات؛ وتحديد المفاضلات بين فرص الاستثمار؛ وقياس المساهمات في أهداف الصندوق وفي الأهداف الوطنية، مثل التحول الريفي، والحد من الفقر الريفي، وخلق فرص العمل في الدول المضيفة (مجموعات اللاجئين المتواجدة فيها).

(2) سوف يقود هذا البرنامج إلى تبني واستخدام مبادئ توجيهية، وأدوات جديدة، من قبل كل من حكومات مصر والأردن ولبنان وتونس، وشركائهم الإنمائيين الدوليين.

(3) سيتم تعزيز قاعدة الدلائل لتقدير فعالية وكفاءة الاستثمارات الريفية من قبل كل من الحكومات وشركائها الإنمائيين الآخرين.

ثالثاً – ترتيبات التنفيذ

13- سيكون مكتب المعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية في مصر المنفذ الرئيسي للبرنامج، بالتعاون مع الشركاء الوطنيين والإقليميين والدوليين. وسوف ينفذ البرنامج على مدى ثلاث سنوات بدءاً من تاريخ توقيع هذه المنحة. وستضمن إدارة وتنسيق هذا البرنامج من مكتب المعهد في القاهرة التنسيق الفعال المتسم بكفاءة التكاليف بين جميع الشركاء، بما في ذلك البلدان المستهدفة الأربعة. وسوف تضم إدارة وتنسيق البرنامج إجراء البحوث وإعداد الأدوات وبناء القدرات والاتصالات. وسيوسع الصندوق من التعاون مع مدراء البرامج القطرية في البلدان المستهدفة، وسيشرف على أنشطة المنحة.

14- خلال المرحلة الاستهلالية، سوف يتم التعبير بالكميات عن المساهمات من الحكومات وغيرها من الجهات المانحة المهتمة– سواء النقدية أو العينية منها– كتابة بهدف ضمان التزام أصحاب المصلحة وملكيتهم لهذ المشروع وبالتالي الترويج لاستدامته.

15- لن تكون هناك أي انحرافات عن الإجراءات المعيارية للإبلاغ المالي ومراجعة الحسابات.

خامساً – التكاليف الإشارية للبرنامج وتمويله

16- تقدر التكاليف الإجمالية للبرنامج بحدود 000 000 2 مليون دولار أمريكي. وسيسهم الصندوق بمبلغ 000 600 1 مليون دولار أمريكي (80 بالمائة من إجمالي الميزانية)، في حين سيصل تقاسم التكاليف من المساهمات العينية إلى 000 400 دولار أمريكي (20 بالمائة).

الجدول 1

التكاليف بحسب المكون وجهة التمويل

(بآلاف الدولارات الأمريكية)

المكونات	*الصندوق*	برنامج السياسات والمؤسسات والأسواق	*المجموع*
(1) المعرفة لتقدير الأثر الإنمائي: أداة تحليل الاستثمار العربي في التنمية	790	175	965
(2) تعزيز استقطاب التأييد والانخراط السياساتي، وتوسيع نطاق الأداة التحليلية للأمن الغذائي والتغذوي العربي	250	70	320
(3) تعزيز قدرات الشركاء إلى حد كبير: مجتمع الممارسين	400	110	510
(4) الموضوعات الشاملة	160	45	205
المجموع	**1 600**	**400**	**2 000**

الجدول 2

التكاليف بحسب فئة الانفاق وجهة التمويل

(بآلاف الدولارات الأمريكية)

فئة الإنفاق	*الصندوق*	*تمويل مشترك: المعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية*	*تمويل مشترك إضافي المعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية*	*المجموع*
1- الاستشارات	660	55	-	715
2- التكاليف التشغيلية	160	35	-	195
3- المرتبات والعلاوات	90	80	-	170
4- حلقات العمل	395	-	45	440
5- السفر	75	-	-	75
6- التدريب	100	-	10	110
7- التكاليف غير المباشرة	120	145	30	295
المجموع	**1 600**	**315**	**85**	**2 000**

سادساً – التوصية

17- أوصي بأن يوافق المجلس التنفيذي على المنحة المقترحة بموجب القرار التالي:

قرر: أن يقدم الصندوق، بغية تقديم تمويل جزئي لتعزيز أثر السياسات والاستثمارات الريفية على الفقر والأمن الغذائي والعمالة في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا: برنامج أداة تحليل الاستثمار العربي في التنمية، منحةً بمبلغ مليون وستمائة ألف دولار أمريكي (000 600 1 دولار أمريكي)، إلى المعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية، من أجل برنامج مدته ثلاث سنوات ونصف، وفقاً لشروط وأحكام تكون مطابقةً على نحو أساسي للشروط والأحكام المقدمة إلى المجلس التنفيذي في هذه الوثيقة.

كانايو نوانزي
رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

Results-based logical framework

	Objectives hierarchy	Objectively verifiable indicators	Means of verification	Assumptions
Goal	The project influences policy and investment decisions of national and international policy makers and thereby positively impacts incomes and improves food and nutrition security of up to 16 million rural poor in Egypt, Tunisia, Lebanon and Jordan.	- Minimum 3 cases where the project directly contributed to the development of national strategies, policies and rural investments plans.	- Analysis/screening of country strategies, programs and rural development projects' design documents. - Written feedback from national stakeholders and international organizations.	Relative political stability in the case study countries. Openness of national and international partners in enhancing their strategies, policies and investment plans.
Objectives	To enable policy makers, analysts and other stakeholders to use the analytical toolsets developed by the project and the results produced by these tools for evidence-based policy and decision making To create a culture of evidence-based dialogue and the use of evidence-based information in the design of country strategies, development projects and investment decisions.	- Minimum 3 cases where AIDA/ArabSpatial is actively and independently used and applied by local partner institutions to shape policy and investment decisions. - Minimum 3 cases where local partners actively use and promote AIDA-based evidence for policy dialogue and communications	- Institutional reviews, surveys and tests among local partners. - Stakeholder interviews, media reports (TV, newspapers).	
Outcomes/Outputs	AIDA toolset is actively used by policy makers, analysts and the public to evaluate rural policy and investment options. Policy and investment guidelines and recommendations are widely known in all participating countries. AIDA tools can be updated, adjusted and applied to changing conditions by local partners.	- Minimum 3 cases where the project directly provided inputs to the design of rural development interventions by IFAD and other international/national actors (e.g., COSOPs and CSNs). - Minimum of 500 active AIDA users per year. - Minimum 20 policy blog stories published per year with recommendations as to how to improve food and nutrition security in Arab countries.	- AIDA online. - Workshop reports, online statistics and records. - Stakeholder feed backs and participants' self-assessments. - Training workshop assessments - Publications.	Sufficient buy-in by IFAD-funded country programs and partners in the proposed activities is achieved. Culture of knowledge sharing and learning in participating projects. Availability of national collaborators with adequate capacity, or their willingness and ability to develop their capacity.

	Objectives hierarchy	Objectively verifiable indicators	Means of verification	Assumptions
		- Minimum 5,000 policy makers and other stakeholders read the recommendations. - Minimum 4 seminars/conferences organized and materials published. - Minimum 3 training workshops. - Minimum 7 policy briefs, guidelines, peer-reviewed journal articles, and discussion papers published.		
Key activities by component	**Component 1:** - Investment guidelines - Spatial, dynamic economic models - Online simulations and spatial reporting **Component 2:** - Partnership mapping, theory of policy change and influence - Extended Arab Spatial platform, briefs, media and social media for policy influence and impact - Seminars and high-level conference **Component 3:** - Hands-on capacity building workshops - Online tutorials - Policy papers	- Investment guideline published: - 4 AIDA toolkits developed for Egypt, Tunisia, Lebanon and Jordan with easy and open access. - AIDA-based and country specific recommendations published for each country. - 4 activity partnership mapping meetings - AIDA data and toolkit is published online and Arab Spatial website and related knowledge products are updated and published. - 4 high-level conferences to disseminate results and influence policy makers. - Minimum 4 seminars/trainings on AIDA at IFAD HQ and in-countries. - Minimum 7 policy briefs, peer-reviewed journal articles, and discussion papers published.	- Analysis/screening of website statistics. - User surveys. - Number of publications. - Website statistics. - Media analytics and screening. - Number of seminars conducted and materials published. - Workshop reports and records. - Stakeholder feed backs and participants' self-assessments.	